

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى بيان رئيس مجلس الأمن، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/22)، والقرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢)، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي طلب إلي فيه المجلس أن أقدم تقريراً عن الخيارات المتعلقة بإمكانية إعادة نشر وحدات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومضاعفات إضافية للقوة من أجل تحسين قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، وعن انعكاسات تلك الخيارات. وفي هذا الصدد، أجرى ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، روجر ميس، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيري لادسو، مشاورات مع البلدان الرئيسية التي تساهم في البعثة بقوات وبأفراد للشرطة، وذلك في ٢١ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على التوالي، من أجل مناقشة تعزيز قدرات البعثة ووضعها. وبناء على طلب أعضاء المجلس، قدم السيد لادسو أيضاً في أثناء مشاورات مجلس الأمن التي عقدت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بياناً موجزاً بالاحتياجات الإضافية للبعثة.

ولا يزال التوتر يخيّم على الحالة في الميدان، ذلك أن وجود حركة ٢٣ آذار/مارس في مناطق مختلفة من إقليم روتشورو، في كيفو الشمالية، لا يزال يشكل خطراً بالغاً يهدد حماية المدنيين. وتضطلع البعثة بتنفيذ عدد من خطط الطوارئ، كما قامت بتعزيز أنشطتها في غوما والمناطق المحيطة بها. وفي هذا الصدد، تضاعف عدد الدوريات الليلية التي تقوم بها البعثة في جميع أنحاء كيفو الشمالية ثلاث مرات، بينما نفذت ١٤ عملية لنشر قوات البعثة مؤقتاً في كيفو الجنوبية. وقد تم وضع سرية من الكتيبة الغانية، المتمركزة في كينشاسا، وسرية من الكتيبة المصرية، المتمركزة في مطار كافومو، في كيفو الجنوبية، في حالة تأهب للرد السريع إن اقتضت الحالة ذلك.



وبالإضافة إلى الخطوات المتخذة في إطار الموارد الحالية للبعثة، يلزم توفير قدرات إضافية على الأجل المتوسط لتحقيق الأهداف والمهام التالية: (أ) تحسين قدرة البعثة على حماية المدنيين؛ (ب) رصد تدفقات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة عبر الحدود في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والإبلاغ عن ذلك؛ (ج) زيادة الدعم اللوجستي والتقني الذي يقدم لآلية التحقق الموسعة المشتركة، التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فيما يتعلق برصد المناطق الحدودية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (د) كفالة أن تتوافر للبعثة قدرات المراقبة اللازمة، سواء من حيث المعدات أو الأفراد.

وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري للغاية، من أجل تعزيز قدرة البعثة على التحرك في إطار عملياتها، أن تكتمل عملية نشر العدد المأذون به من الطائرات العمودية، سواء الهجومية أو المخصصة للخدمات، بحيث يرتفع عددها من العدد المنشور حالياً، وهو ٢٣ طائرة، إلى العدد المأذون به، وهو ٢٩ طائرة. وقد تقرر أيضاً أنه يلزم توفير طائرة عمودية إضافية واحدة للخدمات واثنين هجوميتين، ليبلغ بذلك العدد الإجمالي المطلوب من الطائرات العمودية العسكرية ٣٢ طائرة. وتحتاج تلك الطائرات إلى قدرات للرؤية الليلية من أجل أداء العمل الليلي الذي يمثل أحد أوجه النقص الهامة للغاية التي تواجهها البعثة.

وتلزم أيضاً قدرات إضافية في مجال المعلومات من أجل تجميع المعلومات وتحليلها ونشرها مسبقاً بهدف تحسين تقدير الحالة العسكرية، وهيئة المجال أمام اتخاذ القرار في الوقت المناسب. ويشمل ذلك معدات التصوير الخارجي/المعدات الإلكترونية وما يرتبط بها من قدرات تحليلية، ولا سيما قدرات المراقبة، من قبيل القدرات التي توفرها الطائرات التي تعمل دون طيار. ويلزم لتعزيز تغطية البحيرات والأنهار في كيفو الشمالية والجنوبية زيادة القدرات النهرية، بما في ذلك إضافة وحدة نهرية ومعدات للرادار تتمركز على الشاطئ.

وفيما يتعلق بالآثار المالية التي يحتمل أن تترتب على ذلك، قد تحتاج الأمانة العامة إلى طلب تمويل إضافي من خلال القنوات القائمة.

وسوف تمكن هذه الاحتياجات الفورية البعثة من التعامل بشكل أفضل مع الحالة الراهنة في كيفو الشمالية. بيد أن هذه الاحتياجات لا تشمل قدرات الإنفاذ التي قد تلزم للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتحقيق الاتساق بين المبادرات الإقليمية والمقترحات المقدمة من الأمم المتحدة في هذا الصدد، طلبت إلى المستشار العسكري التابع للأمم المتحدة، الفريق بابكار غاي، السفر إلى المنطقة في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ للقاء رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جاكايا مريشو كيكويي، بصفته رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورئيس أوغندا،

يوري كاغوتا موسيفيني، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. و ينتظر أن يجتمع الفريق غاي بعد ذلك في أديس أبابا مع الممثلين العسكريين للاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية لوضع الطرائق والخيارات المطلوبة، بما في ذلك إدماج القوات المخصصة للقوة الدولية الإقليمية المحايدة في إطار ولاية البعثة والقوام المأذون به.

وأعترزم العودة إلى مجلس الأمن لأعرض عليه خيارات مفصلة في ذلك الصدد، إلى جانب الهيكل العام لقوة البعثة بعد إعادة تنظيمه، وذلك بمجرد أن تتم الأمانة العامة مشاوراتها مع الشركاء الإقليميين، والبلدان المساهمة بقوات في البعثة.

(توقيع) بان كي - مون